



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين
الثلاثاء 29 من ذي القعدة 1441 (21 يوليو 2020)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:
"السياسات العمومية في المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في
ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات
أزمة كورونا"

3.....	توطئة
3	أ.تمديد حالة الطوارئ الصحية والاستئناف التدريجي للأنشطة والحياة العامة
4	ب.مجهودات مقدره ودروس مستخلصة
7.....	أولا- دعم الاقتصاد الوطني
8	أ.تعزيز ركائز الاقتصاد الوطني ومقاومته للصدمات الخارجية
9	ب.دعم النسيج المقاوالاتي الوطني
11	ج.دعم الإنتاج الوطني
11	د.دعم وإنعاش القطاع السياحي
13	هـ.تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل
14	و.الحفاظ على مستوى الاستثمارات العمومية
16.....	ثانيا- إعطاء الأولوية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية
16	أ.مواصلة دعم قطاعي التعليم والصحة
	1. قطاع التعليم
	2. قطاع الصحة
18	ب.مواصلة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية
	1. تعميم التغطية الاجتماعية
	2. الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة
19	ج.إنعاش التشغيل
	1. إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"
	2. مواصلة دعم التشغيل الذاتي
22.....	ثالثا-تسريع التحول الرقمي
22	أ.آفاق التحول الرقمي في المغرب
23	ب.التحول الرقمي كرافعة لتحسين الخدمات العمومية
	1. مأسسة التعليم عن بعد
	2. مأسسة الخدمات الإدارية والعمل عن بعد بالإدارات العمومية
	3. دعم التحول الرقمي لمرفق العدالة
26	ج.تحسين التجارة الإلكترونية
26	د.دعم المساواة الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتعزيز الشمول المالي
28.....	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا"، وهي الأسئلة التي تأتي في إطار استمرار اهتمام مجلسكم الموقر بالظرفية الاستثنائية التي تعيشها بلادنا بفعل جائحة كورونا، وحرصكم على تتبع عمل الحكومة في تديرها لهذه الأزمة والتصدي لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

1. تمديد حالة الطوارئ الصحية والاستئناف التدريجي للأنشطة

والحياة العامة

يأتي انعقاد هذه الجلسة وبلادنا ما زالت تخوض معركة مستمرة ضد وباء فيروس كورونا، في ظل حالة الطوارئ الصحية التي قررت الحكومة تمديدها للمرة الرابعة إلى غاية 10 غشت 2020، مع المرور إلى مراحل متقدمة من تخفيف إجراءات الحجر الصحي، لمواصلة الاستئناف التدريجي للحياة الاجتماعية الطبيعية، وللأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها، الخدماتية والتجارية والصناعية، مع استمرار اليقظة الوبائية، ومراعاة المعايير الصحية والتدابير الاحترازية المعتمدة من قبل السلطات المختصة.

وباستحضار معطيات الحالة الوبائية إلى حدود اليوم، يمكن القول إن بلادنا نجحت في التحكم في الوباء، فقد بلغت عدد الإصابات إلى حدود الساعة السادسة من يوم أمس ما مجموعه 17562 حالة إصابة، و276 حالة وفاة، مع الإشارة إلى أننا انطلقنا

من نسبة إماتة تقدر ب 2.7 في المائة، ونحن الآن بحمد الله في حدود 1.6 في المائة، ونشير هنا إلى أن نسبة الإماتة بالمغرب من أقل النسب على المستوى العالمي (حوالي 4,2 % كمتوسط)، كما تقدر نسبة التعافي ببلادنا ب86.6 في المائة.

كما أشير أيضا الى ان عدد الحالات المستبعدة بعد تحليل مخبري قد فاق المليون (1.010.211 تحليل سالب)، وهو ما يشير الى ارتفاع عدد الكشوفات المخبرية.

غير أنه لا بد من التأكيد في هذا الصدد بأن المرحلة الحالية هي مرحلة دقيقة في مواجهتنا للوباء، تقتضي منا جميعا مواصلة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية المتخذة، والانضباط للقرارات والتدابير المؤسسية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، من أجل ضمان انتقال آمن وسلس لمرحلة ما بعد الحجر الصحي.

فكل التزام جماعي وصارم من لدن المواطنين بالقواعد الاحترازية، مصاحب بانخفاض في أعداد المصابين، يعقبه تخفيف للحجر الصحي، وكل تهاون في الالتزام أو تراخ في إتباع القواعد الوقائية المسطرة مع ارتفاع في عدد المصابين، يعقبه إبقاء أو بالأحرى تشديد إجراءات الحجر الصحي.

ورغم أنه لا زالت بعض البؤر الصناعية والاجتماعية تظهر من حين لآخر، خاصة في بعض المدن الكبرى، إلا أن السلطات تتدخل في كل حين لمحاصرة المرض وعزل المصابين ومخالطهم عن العموم، وإلزام المؤسسات الصناعية باحترام القواعد الاحترازية.

II. مجهودات مقدره ودروس مستخلصة

لا بد من التأكيد مجددا على أن بلادنا، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله، قدمت نموذجا متميزا في التصدي للجائحة، سواء على مستوى الاستباقية والتدابير الاحترازية لمحاصرة الوباء، أو على مستوى السرعة والفعالية في اتخاذ القرارات لمواجهة تداعياته على مختلف الأصعدة، الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، غير أن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن هنالك صعوبات حقيقية تواجهنا وتواجه بلدان العالم، كما أننا على وعي بوجود نقائص في بعض المجالات، والتي يتعين العمل

على تداركها بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الجائحة، وهي تحديات تشترك فيها جل دول العالم، بمستويات متفاوتة.

✓ **فعلى المستوى الصحي**، كشفت الجائحة أن العالم لم يكن مسلحا بما فيه الكفاية لمواجهة المخاطر الحقيقية المحدقة بالبشرية، والتي قد تأتي من كائنات مجهرية لا ترى بالعين المجردة، مما يستدعي إعادة ترتيب الأولويات في مجال الرفع من جاهزية المنظومة الصحية لمواجهة حالات الطوارئ، وإيلاء عناية خاصة للبحث العلمي وللتعاون الدولي.

✓ **وعلى المستوى الاقتصادي**، أبانت هذه الأزمة أنه مهما بلغت قوة الاقتصادات، فإنها تبقى من الهشاشة بمكان أمام الهزات، مما يفرض إعادة النظر في سلاسل الإنتاج، بما يمكن من تأمين حد أدنى من الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الحيوية، وتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات.

✓ **وعلى المستوى الاجتماعي**، فقد أكدت الأزمة على ضرورة الاهتمام أكثر بتقليص التفاوتات الاجتماعية، وضمان العيش الكريم للمواطن، والحاجة إلى التوفر على منظومة قوية للحماية الاجتماعية، كفيلة بإيصال البرامج الاجتماعية إلى الفئات المستحقة، بنجاعة وفاعلية.

✓ **وعلى المستوى المجتمعي**، فمن المنتظر أن تؤثر جائحة كورونا، بشكل مباشر على نمط وأسلوب حياة المواطنين بمختلف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالشغل أو التنقل أو العيش المشترك، مما يتطلب تكييف أسلوب عيش المواطنين بصفة عامة، وكذا المرافق العمومية الأساسية، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المستجدة.

✓ **وعلى المستوى الرقمي**، أحدثت أزمة كورونا موجة من التغيرات السريعة في سلوكيات المواطنين والمقاولات، مما أفرز آفاقا واعدة للتحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع، على مختلف مستويات تدبير العلاقات المتبادلة بين المواطنين والمقاولات والإدارة.

كل هذه التحولات والتحديات التي أفرزتها الجائحة على مختلف المستويات، تستلزم تقديم إجابات جديدة ومقنعة، وهو ما تنكب عليه الحكومة من خلال ملاءمة تدخلاتها مع الظرفية الحالية وتداعياتها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، وغيرها، سواء بتسريع تنزيل برامجها التي أظهرت الأزمة حجم الحاجة إليها، أو بإبداع حلول إضافية ومبتكرة.

كما تعمل الحكومة على الرفع من أدائها لمواكبة التحولات المتسارعة، وكذا تحسين مستوى التنسيق والالتقائية في عملها، لا سيما من خلال تفعيل جميع أدوات الحكامة، حيث حرصت شخصيا، في أقل من شهر، على عقد وترأس عدد من اللجان الهامة وهيآت الحكامة، من مثل:

- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة؛
- اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال؛
- لجنة الاستثمارات؛
- اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية؛
- اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة.

وكلها مرتبطة بإصلاحات هيكلية تباشرها بلادنا، وتسهم في تسريع إنعاش الاقتصاد والتنمية بمفهومها الشامل.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأتطرق للتوجهات العامة لسياسة الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا، في ثلاثة محاور كما يلي:

- دعم الاقتصاد الوطني؛
- إعطاء الأولوية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية؛
- تسريع التحول الرقمي.

أولا- دعم الاقتصاد الوطني

على المستوى الاقتصادي، لا يزال العالم في بداية استخلاص الدروس اللازمة من الأزمة، فالدول المتقدمة والمنظمات الدولية المختصة لا تزال في مرحلة تقييم تداعياتها. ويجدر التأكيد على أن الاقتصاد الوطني عرف خلال العامين الأخيرين جملة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية ساهمت في توطيد توازناته الاقتصادية الكبرى، وتقوية قدراته على امتصاص الصدمات وعززت صلابته في مواجهة الأزمات، وما نجح بلادنا في عملية مرونة الدرهم إلا دليل واضح على هذه الصلابة.

وقد بلورت الحكومة، لمواجهة الجائحة وتداعياتها، رؤية اقتصادية على المستويين القصير والمتوسط، وتبلورت بالخصوص من خلال قانون المالية المعدل ومعالم خطة للإنعاش الاقتصادي.

أما على المدى البعيد، فإن دروس ما بعد الجائحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببلورة النموذج التنموي الجديد لبلادنا.

وتستند الرؤية الاقتصادية المذكورة إلى خمسة محاور رئيسية: تعزيز قدرة اقتصادنا على الصمود، وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار للمقاولات الوطنية، وتعزيز

الاستثمار الخاص والعام والشراكة بينهما، وتعزيز الإنتاج الوطني، والإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل.

وقد كانت لكم فرصة مناقشة التوجهات العامة لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي للفترة المقبلة بمناسبة عرض مشروع قانون المالية المعدل لقانون مالية 2020، حيث قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية الخطوط العريضة لهذه السياسة، كما قدم عدد من الوزراء التفاصيل اللازمة بخصوص مخططات الإقلاع القطاعية في السياحة والتجارة والصناعة والشغل وغيرها.

ومهذه المناسبة، إذ أشكر السادة البرلمانيين على تعاونهم لإخراج هذا القانون المالي المعدل، فإني أنوه بعدد من الخصوصيات التي تميز هذا القانون المالي المعدل، وأذكر منها:

- الحفاظ على الأولويات الاجتماعية؛
- تدابير للحفاظ مناصب الشغل؛
- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي؛
- التوازن بين الترشيد في نفقات التسيير مقابل تحفيز الاستثمار العمومي.

ولا شك أن الرهان الأساسي لبلادنا في المرحلة المقبلة، في المجال الاقتصادي، ينصب على دعم الاقتصاد الوطني من أجل تسريع تعافيه واستعادة ديناميته، وإعطائه نفساً جديداً، في ضوء ما أفرزته أزمة كورونا من تحديات، وما تتيحه من فرص جديدة.

1. تعزيز ركائز الاقتصاد الوطني ومقاومته للصدمات الخارجية

تعمل الحكومة على تعزيز ركائز الاقتصاد الوطني وتعزيز مناعته في مواجهة الأزمات الخارجية، على جملة من المستويات، منها:

✓ على مستوى تنوع أكبر للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز القطاعات الواعدة، ستواصل الحكومة دعم القطاعات الواعدة، من قبيل الصناعات المتطورة، والاقتصاد

الرقمي والطاقات المتجددة، وتقوية وتعزيز مجال الاتصالات وصناعة الأدوية، وغيرها من المجالات الواعدة التي من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني.

وهكذا، ستواصل الحكومة تنفيذ التزامها بتفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي بوتيرة أعلى، بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، ودعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

✓ وعلى مستوى إعداد الاقتصاد الوطني للتكيف مع المتغيرات التي أفرزتها الأزمة، ينصب العمل على مراجعة مقاربة علاقات المغرب الاقتصادية مع شركائه الدوليين، بما يتيح تقوية موقعه في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية، واستغلال الفرص التي تتيحها التنمية الرقمية والمستدامة.

✓ وعلى مستوى تشجيع الاستثمار، ستواصل الحكومة العمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) في أفق 2021، وتسريع وتيرة اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، بما ينعكس إيجابيا على جاذبية المغرب للاستثمار.

وفي هذا الإطار، فقد حرصت على عقد لجنة الاستثمارات، مباشرة بعد الشروع في إجراءات التخفيف من الحجر الصحي (24 يونيو 2020)، وهي اللجنة التي صادقت على اتفاقيات استثمار بغلاف مالي يناهز 23,38 مليار درهم، كما ترأست قبل ذلك (23 يونيو 2020) اجتماعا للجنة الوطنية لمناخ الأعمال والذي خصص لتدارس بعض الأوراش الهيكلية، وفي مقدمتها التحول الرقمي.

II. دعم النسيج المقاوлатي الوطني

لا بأس من التذكير بأن الحكومة قامت بتنفيذ تدابير استعجالية هامة لدعم المقاوالات في عز جائحة كورونا، لا سيما من خلال مساعدتها على تخفيف الضغط على خزينتها وتدابير سيولتها، في ظل توقف أو تراجع أنشطتها. وتهم على الخصوص:

■ تعزيز آليات الضمان، من خلال "ضمان أوكسجين"، وضمان "انطلاق المقاوالات الصغيرة جدا"، بنسبة 95% لتمويل استئناف نشاط المقاوالات

الصغيرة جدا، والتجار والحرفيين الذين يقل رقم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم، في حدود 10% من رقم المعاملات السنوية. و"ضمان إقلاع"، الذي يتراوح ضمان الدولة فيه بين 80% و90% حسب حجم المقاول، وهو يهيم المقاولات التي يتجاوز حجم مبيعاتها 10 ملايين درهم، في حدود شهر ونصف من رقم معاملات المقاولات الصناعية، وفي حدود شهر بالنسبة لباقي المقاولات؛

- تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاولات لدى المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الرفع من وتيرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

ومن جهة أخرى أثبتت جائحة كورونا أهمية التوفر على نسيج مقاولاتي مرن، وتنافسي، ومتفاعل، مع متغيرات الظرفية يستطيع مواكبة تطورات الطلب الدولي والوطني. فقد استطاعت العديد من المقاولات الوطنية، بدعم من الحكومة، التحول من أنشطة متضررة إلى أخرى تمثل فرصا للنمو خلال فترة الأزمة. وهذه أيضا من قصص نجاح بلادنا.

فقد واكبت الحكومة ودعمت عددا من الفاعلين الاقتصاديين لتكييف قدراتهم الإنتاجية مع الحاجيات الوطنية التي أفرزتها الأزمة. كما وضعت عدة آليات لدعم المقاولات من أجل الاستمرار في الإنتاج بالنسبة للمقاولات العاملة في القطاعات الحيوية، التي لم يتوقف نشاطها خلال فترة الحجر الصحي. حيث نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، برنامج "امتياز-تكنولوجيا" الذي خصص لدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمعدات المستعملة في مواجهة هذا الوباء.

وهنا أود أن أشكر المقاولات الوطنية على الجهودات الجبارة التي قامت بها من أجل تلبية الطلب الداخلي من مختلف المستلزمات الطبية والصحية.

فقد تمكنت بلادنا بفضل عملية التكيف والتحويل هاته من تلبية احتياجاتها. وهو ما يؤكد نجاعة دعم عمليات التكيف الصناعي والاقتصادي الذي نهجته بلادنا، والتي ستعمل الحكومة على الاستمرار فيه وتطويره.

إننا في الحكومة ملتزمون بدعم المقاولات الوطنية، لا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، في هذه الفترة الصعبة، لأننا مقتنعون بأن هذه الأزمة يجب أن تشكل فرصة لإعادة توجيه النسيج الاقتصادي الوطني نحو القطاعات الواعدة.

III. دعم الإنتاج الوطني

من أجل دعم الإنتاج الوطني، حرصت الحكومة على تفضيل اللجوء للمنتوج المحلي، متى كان هذا الأخير يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات الحائزة للصفقات لكافة الوثائق الثبوتية لمنشأ المنتوجات والمواد التي تعتمد استعمالها، بما فيها الإدلاء بالفواتير، وسندات التسليم.

كما تم أيضاً إيلاء أهمية خاصة لتفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية، حيث يتم تفعيل مقتضيات المادة 155 من مرسوم الصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15 % في جميع نظم الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات.

وبما أن البلدان، وخاصة في أوقات الأزمات، تحتاج إلى مخزون وموارد استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والطبية والطاقة، فقد قام المغرب بمراجعة المقاربة المعتمدة للحفاظ وتطوير مخزوناتنا الاستراتيجية.

والحكومة عازمة على مواصلة تعزيز الإنتاج الوطني، وسنتخذ كافة الإجراءات والتدابير التنظيمية والتدبيرية الضرورية من أجل ذلك، مع مراعاة واحترام كافة التشريعات والقوانين الجاري بها العمل.

IV. دعم وإنعاش القطاع السياحي

كما يعلم الجميع، فإن قطاع السياحة، الذي يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام، تضرر هو الآخر، وبشكل كبير، من الجائحة، ولعله من أول القطاعات تضررا ومن آخرها تعافيا.

وفي ظل هذه الوضعية، فإن الحكومة عازمة على تشجيع ودعم السياحة الوطنية والرفع من تنافسيتهما بالإضافة إلى الحفاظ على موقعها الرائد إفريقياً، مع إيلاء أهمية خاصة للسياحة الداخلية لتدارك الخصائص الذي تحمله القطاع.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة تتوفر على خطة عمل، تمت صياغتها بطريقة تشاركية مع الفاعلين في القطاع، وتروم الحفاظ على النسيج السياحي الوطني وعلى مناصب الشغل، وتسريع مرحلة استئناف الأنشطة السياحية، وكذا إرساء أسس التحول المستدام للقطاع بعد مشاورات عقدت بين مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين بالقطاع، والذي يتم تفعيله عبر خارطة طريق تغطي الفترة ما بين 2020-2022.

ويعززُ هذا المخطط مواكبة المهنيين والحفاظ على استمرارية مناصب الشغل، ومواكبة التحول الرقمي للقطاع وتسريع إدماج المستخدمين في وضعية هشة، وكذا صياغة منتوجات سياحية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات السياحة الداخلية.

كما تندرج كافة الجهود التي تم بذلها خلال الفترة المنصرمة لتسهيل تكيف المؤسسات السياحية مع التدابير الاحترازية التي فرضتها الجائحة، وتواصل عملية الكشف لدى مستخدمي القطاع لتطوير العلامة المسماة "مرحبا بكم آمنين" «Welcome Safely» بهدف الترويج للوجهة المغربية واستعادة ثقة السياح المغاربة والدوليين.

وبخصوص تشجيع السياحة الداخلية، فقد أصدرت منشورا يُلزم جميع أعضاء الحكومة ومختلف المسؤولين بقضاء عطلة داخل أرض الوطن، وهو القرار الذي سيظل ساري المفعول إلى نهاية سنة 2020، حتى لو فتحت الحدود، مع حث الإدارات والمؤسسات العمومية وغيرها، على تنظيم مختلف التظاهرات واللقاءات الرسمية والدورات التكوينية وغيرها من الأنشطة المبرمجة، داخل المؤسسات السياحية الوطنية، والعمل على توزيع برامجها على مختلف جهات المملكة، من أجل المساهمة الإيجابية في الاقتصاد الوطني، وإيلاء الأفضلية الوطنية الاهتمام اللائق وفق مقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

وهنا لا بد من الإشارة بأن الهدف من هذا المنشور هو والتحسيس بأهمية السياحة الداخلية وأفضلية المنتج السياحي المحلي، علما أن المناطق السياحية الوطنية هي الوجهة المفضلة لعموم المواطنين.

٧. تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل

يمثل الاقتصاد غير المهيكل أكثر من 20 % من الناتج الداخلي الخام، دون احتساب القطاع الأولي، كما يوفر هذا النشاط أكثر من 2.4 مليون فرصة عمل، غير أنه يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار، وضعف الحماية الاجتماعية، وتدني متوسط الأجور.

وبالرغم من أن جزءا من الاقتصاد غير المهيكل يبقى خارج التأطير الإداري والضريبي، فإن الدولة، وبتوجيهات ملكية سامية، لم تتخل عن العاملين بهذا القطاع إبان أزمة جائحة كورونا، وذلك بضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، إلى جانب أصحاب المهن الحرة، والذين توقفت أو تضررت أنشطتهم الاقتصادية بسبب الجائحة، وفي هذا الإطار تمت استفادة حوالي 5.5 مليون شخص من الدعم.

كما أن الحكومة واعية بأن الاهتمام بوضعية الفئات الهشة الموجودة في هذا القطاع، بالإضافة إلى أنه حق لهاته الشريحة من المواطنين، فإنه يسهم أيضا في حماية الاستقرار الاجتماعي.

واعتبارا لأهمية الاقتصاد غير المهيكل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحكومة تعزم مواكبة تأهيله وإدماجه في الاقتصاد المنظم، وذلك من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة تحولها إلى القطاع المهيكل ودعم ولوجه إلى الأسواق وتقوية قدراته التنافسية.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة ستعمل جاهدة على توفير بيئة ملائمة للإقلاع الاقتصادي من خلال تسريع تنزيل الإصلاحات المتعلقة بإدماج الاقتصاد غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وذلك في سياق إصلاحات مؤسساتية شاملة وتكاملية ترتبط بهيكلية المؤسسات والمقاولات العمومية، ومزيد من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية،

ورقمنة الإدارة، وتوسيع الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

VI. الحفاظ على مستوى الاستثمارات العمومية

لقد اختار المغرب، تبعا للتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة حفظه الله، تطبيق سياسة المواكبة الشاملة والحضور الفعلي للدولة على كل المستويات، من التوجيه والمواكبة إلى الدعم والحفاظ على مستويات الاستثمارات العمومية، كآلية لتحفيز الطلب الداخلي والمساهمة في امتصاص الأزمات الظرفية، وفي هذا السياق تم القيام بما يلي:

- الرفع من استثمارات الميزانية العامة ب 22%، بالرغم من الإكراهات الاقتصادية الظرفية الصعبة التي نعيشها؛
- اتخاذ قرار بتخصيص الموارد المتبقية في صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا، لمواصلة المواكبة الاجتماعية للقطاعات التي ستستمر في مواجهة صعوبات نتيجة هذه الجائحة، ويتم تفعيل هذه المواكبة في إطار تعاقدى قطاعي مع مختلف الفرقاء، ومشروط بالحفاظ على مناصب الشغل، والتصريح بالأجراء، والاندماج في القطاع المهيكّل؛
- تعبئة موارد إضافية لدعم الاستثمار العمومي، مع إقرار العدالة الضريبية؛
- تنوع آليات التمويل، لا سيما من خلال تفعيل الآليات الجديدة التي جاء بها القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- استمرارية تنفيذ الأولويات الاقتصادية والاجتماعية من خلال قانون المالية المعدل لقانون مالية 2020، حيث لم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، ففي قطاع التعليم، على سبيل المثال لا الحصر، لم يتم التخلي عن أي مشروع جاهز للتنفيذ، وستستمر الاستثمارات والإنجازات في قطاع التعليم حتى يستجيب لطموحات العرض المدرسي المبرمج من طرف الحكومة.

وعلاوة على ما سبق، وستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المتعلقة بالمجال الاقتصادي الواردة في برنامجها، ولا سيما:

- ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- تفعيل الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إصلاح المنظومة العقارية؛
- المزيد من تحسين مناخ الأعمال؛
- اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار؛
- إعداد القانون الإطار للجبايات.

ثانيا- إعطاء الأولوية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية

إن رهان الحكومة على القطاع الاجتماعي ليس وليد ظرفية معينة، بل يعد أحد ثوابت برنامجها الحكومي، وقد أتت تداعيات الجائحة لتؤكد صوابية هذا الاتجاه، وتحفزنا على إيلاء المزيد من الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، سواء من خلال مواصلة تحسين الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة ودعم التشغيل، أو على مستوى الحماية الاجتماعية، والاهتمام بأوضاع الفئات الهشة.

1. مواصلة دعم قطاعي التعليم والصحة

1. قطاع التعليم

لابد من التذكير بالأولوية التي تحظى بها المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي في اهتمامات الحكومة، التي ما فتئت تعمل الحكومة على الرفع المستمر للاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، والتي عرفت بدورها تطورا يناهز 32 % ما بين سنتي 2017 و2020.

ومن المؤكد أن أزمة كورونا وضعت منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في مواجهة جملة من التحديات الجديدة، إلا أنها كشفت، بالمقابل، عن طاقات هائلة لدى الفاعلين التربويين والإداريين، مكنت، ولله الحمد، من إنجاح مختلف الاستحقاقات الدراسية والتكوينية والجامعية، وخاصة رفع تحدي التنظيم الحضورى لامتحانات البكالوريا، مما مكن بلادنا من الحفاظ على مصداقية هذه الشهادة الوطنية.

وستواصل الحكومة تنزيل إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، بكل فاعلية والتقائية، بما يمكن من جعلها رافعة أساسية لثمين الرأسمال البشري وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تطوير ودعم البحث العلمي، ومأسسة وتجويد آليات التعليم عن بعد.

وفي هذا الإطار، ترأست يوم الجمعة الماضية 17 يوليوز 2020 الاجتماع الثاني للجنة الوطنية المكلفة بتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي خصص أساسا لمناقشة مكونات المخطط التشريعي والتنظيمي الشامل لتنزيل

مقتضيات القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. ونحن نعمل الآن على إخراج لوحة القيادة الشاملة والمندمجة لتنزيل هذا الإصلاح الكبير.

كما يجدر التنويه بأن عددا من المشاريع التي انطلقت في السنوات الثلاث الأخيرة تعرف تقدما مطردا. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى النجاح الهام الذي حققه للبرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي خلال سنتين، حيث انتقل عدد الأطفال المسجلين من 699.265 طفلا وطفلة السنة الماضية (بنسبة 49.60%) إلى 910.428 طفلا وطفلة (بنسبة 72.5%) في الموسم الدراسي 2019-2020، بزيادة حوالي 23 نقطة، وهو ما يتجاوز الهدف الذي حددناه في السابق، مع تعبئة 46519 مربية ومربيا بزيادة 6583 مربية ومربيا إضافيا.

2. قطاع الصحة

لقد كان قطاع الصحة في مقدمة القطاعات التي أبانت الجائحة أولوية الاهتمام بها في السياسات العمومية، وهو ما يؤكد وجهة الاهتمام الحكومة المتواصل بهذا القطاع، حيث عملت الحكومة على الرفع المستمر من الميزانية المخصصة له طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ليرتفع بحوالي 33% ما بين 2017 و 2020، منتقلا من 14 مليار درهم في ميزانية 2017 إلى 18,6 مليار برسم ميزانية 2020.

ومع ذلك، فإننا واعدون بأنه يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا القطاع، من خلال جملة من الأولويات، من أبرزها:

- تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية بشكل متكافئ ومتوازن لجميع المواطنين، وتحسين جودتها، بما يمكن من تعزيز ثقة المواطن في المنظومة الصحية؛
- تعزيز الموارد البشرية الصحية، عبر إيجاد حلول مبتكرة لمحاربة الفوارق وسد النقص الكبير على هذا المستوى؛
- تسريع الإصلاح الميزانياتي لضمان استدامة الاعتمادات المالية المرصودة لقطاع الصحة، وتحسين التدبير المالي للمستشفيات؛
- تكريس صحة الأم والطفل كأولوية وطنية استراتيجية بتعزيز عمل البرنامج الوطني للنهوض بصحة الأم والوليد؛

- تشجيع البحث العلمي في المجال الصحي، من خلال مراكز البحوث العلمية، بما يمكن من ترصيد المكتسبات التي حققتها الكفاءات العلمية المغربية، من قبيل تطوير أجهزة التنفس الصناعي، والطقم (Kit) الخاص بتشخيص "كوفيد-19" المعتمد على تقنية "PCR"، وغيرهما من الابتكارات؛
- رقمنة الولوج إلى الخدمات الصحية، من خلال تطوير نظام معلوماتي مندمج يرتكز على الملف الطبي بهدف ضمان تدبير أحسن للخدمات الصحية وتحسين اتخاذ القرارات التي تستهدف المواطن، وتعزيز خدمات التطبيب عن بعد؛
- إيلاء عناية خاصة بحكامة تدبير المنظومة الصحية ببلادنا، ولا سيما في تدبير مواردها المادية والبشرية.

II. مواصلة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

ستواصل الحكومة تنزيل السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية "2030-2020"، المصادق عليها في نونبر الماضي من قبل اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، في أفق تعميم التغطية الاجتماعية ومنظومة الدعم الاجتماعي، لا سيما لفائدة أصحاب المهن الحرة والفئات الهشة.

1. تعميم التغطية الاجتماعية

يبقى ورش تعميم التغطية الاجتماعية المتمثلة في التأمين الأساسي عن المرض ونظام المعاشات أحد الأولويات الاجتماعية للحكومة، باعتباره ضروريا لتوفير العيش الكريم لفئات عريضة من المجتمع، وصمام أمان للسلم الاجتماعي. وتعد ظروف الأزمة الصحية التي نشهدها حافزا إضافيا لتسريع تنزيل هذا الورش، من خلال إصلاح نظام "الراميد"، وتوسيع التغطية الصحية الأساسية ونظام المعاشات لتشمل الفئات المستهدفة المتبقية، حيث تمكنت الحكومة، بتعاون وتشارك مع مختلف الفاعلين، في توسيع الحماية الاجتماعية، لتشمل فئات جديدة (القوابل والمروضين الطبيين، العدول)، فيما فئات أخرى على وشك الاستفادة أيضا (المفوضون القضائيون، والتجار، والمرشدون السياحيون)، وتستمر المشاورات مع باقي الفئات الأخرى للاتفاق على الصيغ المناسبة التي تضمن استفادتهم من التغطية الاجتماعية،

في أفق بلوغ تغطية أكثر من 90% من السّاكنة في آجال معقولة. كما سينصب العمل على تحسين حكامه منظومة التغطية الصحية، لا سيما من خلال إعادة تموضع الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وتعزيز دورها كهيئة عليا لضبط وتأطير هذه المنظومة، وبصفة عامة من خلال مراجعة القانون 65.00 المنظم للتغطية الصحية الأساسية.

2. الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات المختصة، والتي مكنت من إيصال الدعم الذي خصصته الدولة من الصندوق الخاص بجائحة فيروس كورونا إلى فئات عريضة من المواطنين المستحقين، إلا أن الأزمة الحالية أكدت على الحاجة الملحة إلى توفر بلادنا على منظومة قوية ومندمجة للدعم الاجتماعي، كفيلة بضمان استهداف فعال وناجع للفئات المستحقة لهذا الدعم، كما أكدت على ذلك التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018، والذي حث فيه جلالته على "إعطاء دفعة قوية ودينامية متجددة لمشروع إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي"، مؤكدا جلالته أن الأمر يتعلق "بنظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعال، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة".

وفي هذا الإطار، فقد استبشرنا خيرا بمصادقة المؤسسة التشريعية الموقرة بغرفتها على مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وهو ما سيمكننا من الشروع في تنزيله من خلال إحداث سجل اجتماعي موحد وسجل وطني للسكان، يكون الغرض منهما تحديد الفئات المستهدفة، وتمكينها من الاستفادة من البرامج الاجتماعية.

III. إنعاش التشغيل

لا بد من الإشارة في البداية بأن إنعاش التشغيل يعد من أولويات الحكومة، حيث عملت، من جهتها على تعزيز جهد التشغيل بالقطاع العمومي من خلال تشغيل حوالي

138.491 شخص برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019، مقابل 116,977 خلال فترة 2012-2016 و71,442 خلال فترة 2007-2011

ومن المعلوم أن التحدي الأكبر يتمثل في تقليص آثار الجائحة على سوق الشغل، ومواكبة رجوع الأجراء إلى عملهم والحفاظ على مناصل الشغل، وإرساء دينامية جديدة في سوق الشغل.

وفضلا عن مواصلة دعم وتحسين البرامج النشيطة للتشغيل، وتنزيل المخطط الجهوي للنهوض بالتشغيل، سيتم التركيز على جملة من المبادرات، من أبرزها:

1. إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"

تعترم الحكومة إعطاء دينامية جديدة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات الصغيرة "انطلاقة"، الذي أعطى جلالة الملك حفظه الله أمره السامي بالشروع في تفعيله بتاريخ 2 فبراير 2020، وذلك قصد تشجيع الشباب على إنشاء المقاولات، بتمكينهم من الولوج لمصادر التمويل، ومواكبتهم لتحقيق مشاريعهم.

وسيعرف هذا البرنامج انطلاقة جديدة بعد توقفه الاضطراري بسبب ظروف الجائحة. وبهذه المناسبة، أجدد الدعوة لكافة الأطراف المعنية، بما فيها القطاع البنكي، لبذل المزيد من الجهود من أجل إنجاح هذا البرنامج الطموح لفائدة شباب المغرب.

2. مواصلة دعم التشغيل الذاتي

يشكل نظام "المقاول الذاتي" آلية هامة للإدماج الاقتصادي للشباب وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل ودعم روح المبادرة والمقاولة لديهم، فضلا عن تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، من خلال اعتماد نظام مبسط للحصول على صفة المقاول الذاتي وإنهاء النشاط والتشطيب وإعادة التقييد، وتوحيد الإجراءات من خلال نظام الشباك الوحيد، بالإضافة إلى الاستفادة من نظام جبائي محفز.

وقد أولت الحكومة أهمية خاصة لنظام المقاول الذاتي بتعاون مع الشركاء على مستوى مختلف جهات المملكة، وقد بلغ المستفيدين من هذا النظام متم شهر يونيو

2020 ما مجموعه 233656، من ضمنهم نسبة عالية من الشباب، إذ نصف المستفيدين لا تتجاوز أعمارهم 34 سنة، و76% منهم أقل من 45 سنة.

إضافة إلى ما سبق، ستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والبرامج المتعلقة بالمجال الاجتماعي والحكامة، الواردة في برنامجها، ولا سيما:

■ إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛

■ المخطط الوطني للصحة في أفق 2025؛

■ برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

■ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛

■ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

■ الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد.

ثالثا-تسريع التحول الرقمي

يقع التحول الرقمي في صلب أوليات البرنامج الحكومي، وقد أبانت الأزمة الحالية عن وجاهة هذا الاختيار، وعن الحاجة الملحة للمضي قدما في التحولات الجريئة للتكيف مع المتغيرات، وتلبية متطلبات المواطنين والمقاولات.

صحيح أن بلادنا تمكنت من التكيف بسرعة مع هذا الواقع، لكن "العالم الجديد" يدعو إلى مضاعفة الجهود لضمان استدامة هذه المكاسب والاستفادة من الفرص الجديدة لتسريع رقمنة الإدارة وتعزيز السيادة الرقمية للمغرب وجعله في صدارة القارة الإفريقية في هذا المجال.

ولابد هنا من التنبيه إلى أن مفهوم التحول الرقمي يتعدى منطلق اعتماد التكنولوجيا لتسهيل وتسريع العمليات حسب المساطر المعتمدة سلفا، وكذا تفادي التعامل الورقي فقط، إلى إعادة النظر بشكل كامل في أنماط التفكير وطرق الاشتغال واستبدالها بأنماط وطرق جديدة من العمليات بفضل الفرص الهائلة التي تتيحها الوسائل الرقمية، والقطع مع أشكال العمل التقليدية، وهو ما يشكل تحديا ثقافيا حقيقيا يحتاج لقيادة تحول عميق في العقلية والممارسات، على مستوى الأفراد والإدارات والمؤسسات.

1. آفاق التحول الرقمي في المغرب

لا بد من الإشارة إلى دور وكالة التنمية الرقمية في تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين، وقد حرصت شخصيا على انتظام اجتماعات مجلس إدارة الوكالة بشكل دوري وعلى اعتماد مذكرة توجيهية عامة لتنمية الرقمنة في المغرب في أفق 2025، كإطار مرجعي ولأول مرة، التي صودق عليها في مارس 2020، والتي تشكل خارطة طريق واضحة المعالم من أجل تفعيل أهم أورايش وبرامج الرقمنة ببلادنا مع ضمان إتقائية وتكامل السياسات العمومية في هذا المجال.

وتعمل الحكومة على تسريع التحول الرقمي من خلال التوجهات الخمس الأساسية

التالية:

- ترسيخ موقع المغرب كمركز رقمي وتكنولوجي مرجعي على المستوى الإفريقي؛
 - تشجيع إحداث مناصب الشغل من خلال تطوير الكفاءات في المهن الرقمية؛
 - إرساء إدارة رقمية في خدمة المواطنين والمقاولات لتلبية حاجياتهم بنسبة لا تقل عن 85%؛
 - مواكبة المقاولات الرقمية وتطوير اقتصاد تنافسي بفضل تطور خدمات الأداء التي حققتها التكنولوجيا الرقمية؛
 - تحسين حكامه القطاع وتعزيز السيادة الرقمية.
- وسيتم تنزيل هذه التوجهات من خلال إحدى عشر (11) برنامجا وطنيا، على مدى ثلاث (03) سنوات، تروم، على الخصوص، بلوغ ثلاثة (03) أهداف أساسية:
- تبوء المغرب المركز الأول جهويا وإفريقيا؛
 - جلب أزيد من 10 ملايين درهم كاستثمارات أجنبية مباشرة؛
 - دعم إحداث أزيد من 120 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

IV. التحول الرقمي كرافعة لتحسين الخدمات العمومية

لقد عبأت السلطات المختصة مختلف الفاعلين، في إطار تشاركي، لتحقيق استعمال أفضل لما تتوفر عليه بلادنا في مجال الخدمات الرقمية، وهو ما شجع على المضي قدما لتطوير البرامج القائمة واستشراف الآفاق المستقبلية في هذا المجال.

ومن المنتظر أن تساعد هذه التجربة على إدراك أهمية الخدمات الرقمية في عالم اليوم، خصوصا وأن المعطيات تفيد بأن المواطنين يقضون في المتوسط 50 ساعة في السنة في التفاعل مع الإدارات العمومية، في حين تقضي المقاولات في المتوسط حوالي 200 ساعة في السنة في تفاعلها مع الإدارات طلبا للخدمات العامة، وجلهم يعبرون عن عدم رضاهم الناتج عن ضعف التجاوب السريع.

1. مؤسسة التعليم عن بعد

لا شك أن تجربة التعليم عن بعد في فترة الحجر الصحي تعد تجربة فريدة من نوعها، وخطوة هامة في مسار تطوير منظومتنا التربوية الوطنية، انخرطت فيها، بروح وطنية عالية، كافة المكونات من فاعلين في القطاعين العام والخاص والأسر

والجمعيات، حيث بلغ عدد مستخدمي منصة TELMIDTICE حوالي 600 ألف مستخدم يوميًا.

وفي إطار ضمان استدامة هذه التجربة، فإن الوزارة الوصية بصدد القيام بتقييم علمي وموضوعي لها للوقوف على مواطن قوتها وضعفها للارتقاء، بهدف تطوير التعليم عن بعد، ومأسسته كمكمل للتعليم الحضوري.

2. مأسسة الخدمات الإدارية والعمل عن بعد بالإدارات العمومية

يجدر التنويه بالمجهودات الهامة التي بذلتها الإدارة العمومية من أجل التكيف السريع مع ظروف الجائحة، حيث عملت، من خلال وكالة التنمية الرقمية، على تطوير جملة من الخدمات الإدارية، وذلك بهدف تمكين المرتفقين والإدارات من معالجة الملفات بطريقة رقمية. ويتعلق الأمر بالخدمات التالية:

- بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، التي تهدف إلى تمكين الإدارات والمرتفقين على حد سواء من إيداع مراسلاتهم عن بعد مقابل وصل رقمي بالاستلام (ارتفع عدد مكاتب الضبط الرقمية من 41 مكتب في 1 أبريل إلى 630 في بداية يونيو 2020).
- الشباك الإلكتروني للمراسلات الإدارية، الذي يمكن الإدارات، في تعاملها فيما بينها، من تدبير مراسلاتها الواردة والصادرة، وكذا المراسلات ما بين مصالحها الداخلية، على الصعيد المركزي واللامركز.
- الخدمة الإلكترونية "الحامل الإلكتروني" (Parapheur électronique) التي تمكن الإدارات المنخرطة في هذه الخدمة من التجريد المادي والكامل لمختلف الوثائق الإدارية، والتوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية، والتدبير اللامادي لإدارة سير العمل؛
- رقمنة مسطرة وضع ومنح طلبات الاعفاء الجمركي عبر المنصة الإلكترونية بورتنت (PortNet)؛
- إنشاء منصة إلكترونية لعقد اجتماعات المجلس الحكومي عن بعد؛
- خدمة الاستقبال عن بعد «Télé-Accueil»، من أجل التواصل المباشر مع منخرطي الصندوق المغربي للتقاعد؛

■ تطبيق "وقايتنا" «WIQAYTNA»، وهو تطبيق مغربي خالص للإشعار باحتمال التعرض لعدوى فيروس كورونا.

ومن أجل ترصيد هذه المكتسبات، ستعمل الحكومة على تسريع ورش رقمنة الخدمات الإدارية وتبسيط المساطر، والتقليص من تداول الوثائق الورقية واعتماد التدبير الإلكتروني لها، من خلال مشروع القانون المتعلق بالإدارة الرقمية، الذي ستحيله قريبا على مؤسستكم التشريعية الموقرة، ويروم وضع القواعد والمبادئ المتعلقة بهندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

كما أعدت الحكومة مشروع مرسوم يتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة "Télétravail"، الذي يمكن من استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يضمن استمرار انجاز المهام وتقديم الخدمات في مختلف الظروف.

3. دعم التحول الرقمي لمرفق العدالة

تنكب الحكومة على إعداد مخطط متكامل للتحول الرقمي بمرفق العدالة، بالتشاور والتنسيق مع كافة الشركاء والمتدخلين، يتيح إدخال الوسائط الإلكترونية بما يساهم في تحقيق النجاعة القضائية وتبسيط المساطر واختصار الزمن القضائي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، من خلال إعداد مشروع قانون يتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية، والذي تعمل الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة عليه في أفق عرضه على المؤسسة التشريعية الموقرة.

ويتضمن مخطط التحول الرقمي لمرفق العدالة البرامج الستة التالية:

1. البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة؛
2. تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق؛
3. التدبير اللامادي للملف القضائي؛
4. اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات؛
5. رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها؛
6. نشر المعلومة القانونية والقضائية.

٧. تحسين التجارة الإلكترونية

تجدر الإشارة إلى أن التجارة الإلكترونية هي أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الرقمي، مدفوعة بمنصات رقمية مخصصة لعرض السلع والخدمات. وقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة، وخاصة خلال فترة الحجر الصحي زيادة كبيرة في خدمات الاقتصاد الرقمي مصحوبة بنمو في حركة البيانات ب 2.6 مقارنة بالسنة الفارطة، ونمو مبيعات التجارة الإلكترونية الذي تضاعف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

لقد لجأ المواطنون إلى التجارة الإلكترونية مثل خدمات التسوق عبر الإنترنت، واكتشفوا ظهور مواقع جديدة فرض التعامل معها استخدام الأدوات المالية الرقمية مثل الدفع ببطاقات الائتمان والدفع بدون تلامس وعبر الإنترنت.

إن التحول الرقمي يتيح للمغرب فرصة وضع نفسه كمحور رقمي إفريقي قادر على جذب الشركات الرقمية المبتكرة والمواهب من جميع أنحاء القارة. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقدر بأكثر من 10 مليار درهم من خلال دراسة المشاريع التي سيتم تنفيذها والتي تشكل أرضية لبلوغ الريادة التي يصبو إليها المغرب.

٧.١ دعم المساواة الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتعزيز الشمول المالي

يمكن للرقمنة أن تفتح آفاقاً جديدة من خلال تمكين السكان الأقل حظاً من الوصول إلى المعلومات والمزايا الاجتماعية وخدمات الرعاية والتخفيف من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي، عبر تعميم استعمال الإنترنت وتسجيل التكنولوجيا كوسيلة لتنمية المناطق قروية، لا سيما في النشاطات الفلاحية التي تشغل 34% من السكان في العالم القروي.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل إخراج السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، واللذان يعتبران آلية لتحسين استهداف وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي التي تركز على التكنولوجيا الرقمية بما يساهم في تحقيق المساواة وعدالة المساعدات الاجتماعية وتوسيع التغطية الاجتماعية للفئات المستحقة.

كما يندرج، في نفس الإطار، تنزيل "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي" التي تهدف إلى تيسير الولوج للخدمات المالية لدى بعض الفئات، خصوصاً في المناطق القروية وفي أوساط النساء والشباب ولدى المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً، والتي تركز أساساً على التحول الرقمي لتحقيق أهدافه الأساسية، المتمثلة فيما يلي:

■ تسريع تطوير نماذج بديلة، ولاسيما الأداء بالهاتف المحمول وتعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر وكذا التأمين الشمولي؛

■ تشجيع النماذج "الكلاسيكية" لزيادة الشمول المالي عبر تهيئ الظروف لتسريع الإدماج المالي من قبل الأبنك؛

■ تهيئ الشروط اللازمة للمزيد من استخدام المنتجات المالية بالرفع من التثقيف المالي وكذا الزيادة من رقمته الأداء لترسيخ الإدماج المالي في سلوك الأسر.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص الفوارق التي لا تزال قائمة على مستوى الولوج للخدمات المالية والاستفادة منها، بهدف جعل الشمول المالي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ولإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عبر إدماج عدد أكبر من المواطنين والمقاولات الصغيرة جداً والشباب والنساء والسكانة القروية في المنظومة المالية المهيكلية.

ولعل تجربة الدعم المالي المباشر للأسر في فترة الحجر الصحي قد كشفت عن أهمية الوسائل الرقمية في عملية إيصال الدعم، من حيث سرعتها وفعاليتها وسهولة استعمالها.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاماً أجدد التأكيد على أن الحكومة واعية بدقة المرحلة التي تجتازها بلادنا، وعازمة بالتالي على استخلاص كافة الدروس من أجل إنجاح الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد كورونا، والخروج منها بأقل الخسائر.

وإنني على يقين، ولعلكم تشاطرونني هذه القناعة، بأن بلادنا تتوفر على كافة المقومات للخروج من هذه المرحلة، وهي أكثر قوة ومناعة في مواجهة الصعاب والتحديات، معتمدة في ذلك على قوة مؤسساتها وتعاون وتضامن المواطنين وكافة القوى الحية للأمة في تلاحم دائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نسأل الله التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.